الملخص

الميراث الرقمي هو عملية نقل الوسائط الرقمية (الشخصية) في شكل أصول وحقوق رقمية إلى الورثة. وتتضمن العملية فهم وتكييف الأصول الرقمية والتعامل معها بعد وفاة الشخص من خلال تحديد القانون واجب التطبيق بوجود العنصر الأجنبي. ويفرض العصر الرقمي تحديات جديدة على القانون بشكل عام، والقانون الدولي الخاص بشكل اكثر خصوصية. وتتجلى هذه التحديات بمجموعة من الأسئلة بشان مصير الحسابات والبيانات والنقود الرقمية الخاصة بالشخص عند الموت، ومن يملك هذه الأصول الرقمية؟ وكيف يتم حل التنازع التشريعي لتحديد القانون واجب التطبيق على الإرث الرقمي بين الورثة ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت ؟. فالميراث الرقمي موضوع معقد بشكل كبير لما ينطوي عليه من تعقيدات تكنلوجيه وقواعد فنية وعلاقات متشعبة واصول افتراضية متداخلة، تخص قوانين عدة وتحتاج إلى منظومة تشريعية متكاملة.

لذا ستركز الاطروحة على مشكلة قدرة قواعد ومبادئ القانون الدولي الخاص على تنظيم هذه العلاقات الدولية الخاصة في سياق التطور الرقمي للدولة والمجتمع والاقتصاد. وستتم دراسة تحول قواعد القانون الدولي الخاص فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية عبر الحدود المتعلقة بالتقنيات الرقمية وعلى وجه الخصوص تحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية. فغالبًا ما يكون للميراث الذي يشمل أصول رقمية عنصر أجنبي، وبالتالي فإن قواعد تنازع القوانين ستكون وثيقة الصلة لحل هذه النزاعات. وتقليديًا ، تعمل قواعد الاختصاص القضائي والقانون واجب التطبيق على أساس عوامل الربط الإقليمية التي تعتمد في النهاية على القدرة على تحديد مكان الأفعال أو أنتماء الأشخاص كمسائل فاعلة ضمن نظام قانوني معين وإثبات وجود صلة حقيقية وجوهرية لتلك الأفعال وأنتماء الأشخاص لذلك النظام القانوني. ولكن عندما يكون الشيء أو الشخص موجودًا فقط في بيئة افتراضية ويمكن تغييره على الفور في جميع أنحاء العالم ، فإن هذا يمثل تحديًا للنموذج التقليدي الذي تنظمه قواعد التنازع.

ومع ذلك، تحلل هذه الاطروحة الصعوبات التي تعترض قواعد القانون الدولي الخاص التقليدية، وتعرض الأفكار والاراء والتطبيقات لحل العديد من مشاكل تنازع القوانين من خلال تطبيق عملي للقواعد التقليدية والتركيز على كيفية تنظيم مسائل تنازع القوانين بشان وراثة الأصول المشفرة. وفي الحالات التي لاتقدم قواعد القانون الدولي الخاص التقليدية الحل، فان الاطروحة تبين خارطة الطريق للحلول العملية

المطروحة لقضايا القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية. ومما لا شك فيه أن هذا التطويع للقواعد التقليدية أو الاستحداث لقواعد أو حلول جديدة سوف يساعد في تطوير قواعد القانون الدولي الخاص بشأن التعامل مع هذه الأصول ، والتي تسارعت وتيرتها في العالم وامسى موضوع معالجتها مسالة حيوية جدا.